المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تنفيذ ميزانية سنة 2021 وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022

وتقديم الإطار الماكرو اقتصادي للثلاث سنوات القادمة (2022-2024)

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

28 يوليوز 2021

تطبيقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

المادة 46 : « يتولى الوزير المكلف بالمالية تحت سلطة رئيس الحكومة إعداد مشاريع قوانين المالية طبقا للتوجهات العامة المتداول بشأنها في المجلس الوزاري وفقا للفصل 49 من الدستور.»

المادة 47 : « يعرض الوزير المكلف بالمالية على اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان قبل 31 يوليو، الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة الموالية.....»

محاور العرض

I. **تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية**

II. نتائج تنفيذ قانون المالية إلى غاية شهريونيو2021 والتوقعات الختامية للسنة المالية

III. الرهانات والأولويات المرتبطة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022

1. الرهانات
2. الأولويات

IV. الإطار الماكرو اقتصادي للثلاث سنوات القادمة 2022-2024

السياق الدولي

انتعاش كلي للاقتصاد العالمي

(التغير %)	2018	2019	2020	توقعات 2021		
				يناير 21	أبريل 21	يوليوز 21
النمو العالمي	3,5	2,8	-3,2	5,5	6,0	6,0
الدول المتقدمة	2,2	1,6	-4,6	4,3	5,1	5,6
الولايات المتحدة الأمريكية	3	2,2	-3,5	5,1	6,4	7,0
اليابان	0,3	0	-4,7	3,1	3,3	2,8
منطقة الأورو	1,8	1,3	-6,5	4,2	4,4	4,6
الدول النامية	4,5	3,7	-2,1	6,3	6,7	6,3
آسيا	6,3	5,4	-0,9	8,3	8,6	7,5
التجارة العالمية	3,9	0,9	-8,3	8,1	8,4	9,7

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي/صندوق النقد الدولي : يوليوز 2021

- **خلال سنة 2021**، من المتوقع أن يسترجع الاقتصادي العالمي كامل عافيته بعد الانكماش المسجل سنة 2020، وبذروة أكبر بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية ؛
- **تحسن آفاق نشاط البلدان الأساسية بمنطقة اليورو خلال سنة 2021**: ألمانيا +3,6% مقابل -4,8% في 2020 / فرنسا +5,8% مقابل - 8%/ إسبانيا +6,2% مقابل -10,8%/ إيطاليا +4,9% مقابل -8,9%؛
- **انتعاش قوي في الصين (+8,1% في 2021** مقابل +2,3% سنة 2020) مدعومًا باستراتيجية استثمار عمومي قوية وتدفق هائل للسيولة من قبل البنك المركزي؛
- **شكوك عديدة محيطة بالتوقعات العالمية متعلقة أساسا** بتطور الوباء بما في ذلك ظهور متغيرات جديدة وكذا عدم المساواة في الحصول على اللقاحات والعلاجات واحتمال تشديد الظروف المالية ومخاطر إعادة التمويل لصغار المقترضين وحالات الإفلاس بين الشركات والأسر.

النمو الاقتصادي

تثمين استئناف النشاط الاقتصادي في بداية سنة 2021

- تقدم ملموس لحملة التلقيح ببلادنا وتفعيل تدابير لدعم الاقتصاد كجزء من خطة الانتعاش الاقتصادي، والتي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق نمو إيجابي.
- استرجاع القطاعات الاقتصادية لحيويتها مع تحقيقها لمستويات شبه مماثلة أو أحسن من الوضع قبل أزمة كوفيد-19 باستثناء قطاعي السياحة والنقل ؛
- تحسن الطلب الأجنبي الموجه إلى المغرب وفقًا لتسارع سيناريو الانتعاش العالمي، والذي من المرجح أن يعزز الانتعاش الاقتصادي وينشط القطاعات الموجهة للخارج ؛
- موسم فلاحي استثنائي بعد توالي سنتين من الجفاف ؛
- آفاق مشجعة لقطاعي السياحة والنقل ارتباطا مع الفتح التدريجي للأجواء الجوية والبدء بعملية العبور للمغاربة المقيمين بالخارج وكذا تخفيف القيود لدخول البلاد ؛

ترسيخ استئناف النشاط الاقتصادي في بداية سنة 2021

متم شهر ماي	2020	2021	ملاحظات
قطاع الفلاحة			
محصول الحبوب	-39%	▲ +221%	▪ 103 مليون قنطار، ثاني أفضل محصول خلال السنوات الأخيرة
محصول الحوامض	-30%	▲ +29%	▪ نتيجة تأثير درجات الحرارة المعتدلة نسبيًا خلال فترات التزهير والأمطار في أبريل
محصول الزيتون	-27%	▲ 14%	وماي من العام السابق
قطاع الصيد البحري			
الحجم	-13,5%	▲ +0,6%	▪ ارتفاع قيمة الرخويات (+ 50%) والقشريات (+ 66%)
القيمة	-13,5%	▲ +28,2%	وأسماك المياه البحرية (+ 12%).
القطاع المعدني			
إنتاج الفوسفاط	+2,8%	▲ +5,2%	▪ نتائج مالية جد إيجابية خلال ف1-21 بفضل الجهود المتواصلة للمكتب الوطني
إنتاج مشتقات الفوسفاط	+11,5%	▲ +3,9%	للفوسفاط لتحسين الإنتاج وخفض التكاليف.
قطاع البناء والأشغال العمومية			▪ انتعاش مبيعات الإسمنت بـ 21%خلال شهر يونيو بعد 69% خلال شهر ماي
استهلاك الاسمنت (متم يونيو)	-18,5%	▲ +24,4%	و+112% خلال شهر أبريل؛
القروض البنكية المقدمة للعقار	-0,2%	▲ +1,4%	▪ ارتفاع المعاملات العقارية بـ 52% خلال ف1-21,
قطاع الطاقة			
الإنتاج االمحلي للطاقة	-8,7%	▲ +7,6%	▪ ارتفاع إنتاج الطاقة المحلية بـ 7,6% إثر التحسن الملموس لميزان تبادل الطاقة
استهلاك الطاقة	-5,6%	▲ +8,3%	(-31% للواردات / +50% للصادرات).
قطاع الصناعة			▪ تعافي مستمر لقطاع صناعة السيارات والنسيج على الخصوص؛
مؤشر الانتاج الصناعي دون تكرير البترول (الفصل 1)	+0,5%	▲ +0,9%	▪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، انخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية بـ
معدل استخدام الطاقة الإنتاجية	60,4%	▲ 72,0%	2,8 نقطة فقط.
قطاع السياحة (متم مارس)			
عدد الوافدين	-21,6%	▼ -78,1%	▪ في الفترة الممتدة من 15 إلى 21 يونيو، استقبلت المطارات المغربية أكثر من
عدد الليالي السياحية	-20,4%	▼ -70,1%	195 ألف مسافر.
قطاع النقل			
النقل الجوي (متم مارس)	+11,2%	▼ -70,2%	
النقل البحري (الوكالة الوطنية للموانئ) (متم يونيو)	+7,5%	▼ -2,1%	▪ إعادة الفتح التدريجي للحدود الجوية والبحرية ابتداء من 15 يونيو 2021

ترسيخ استئناف النشاط الاقتصادي في بداية سنة 2021

بالنظر إلى هذه التطورات الايجابية، من المتوقع أن يستمر الانتعاش الاقتصادي خلال الفصول المقبلة، مع ارتفاع قوي خلال الفصل الثاني من سنة 2021 نتيجة إقلاع الأنشطة غير الفلاحية بعد توقف النشاط خلال نفس الفترة من سنة 2020.

وتظل آفاق النمو خلال النصف الثاني من هذه السنة محاطة بمخاطر مرتبطة بالتسارع الأخير في وتيرة الإصابات، وظهور وبدء انتشار متغير دلتا الجديد والمخاطر التي قد تنبثق عن فتح الحدود مؤخرًا.

وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن يتراوح معدل نمو الاقتصاد الوطني ما بين 5,5% و 5,8% خلال سنة 2021 مسترجعا بذلك حيزا كبيرا من الانكماش الذي قدر في -6,3% خلال سنة 2020

تحسن شروط تمويل الاقتصاد رغم الظرفية الصعبة

معدلات الفائدة المدينة ب %

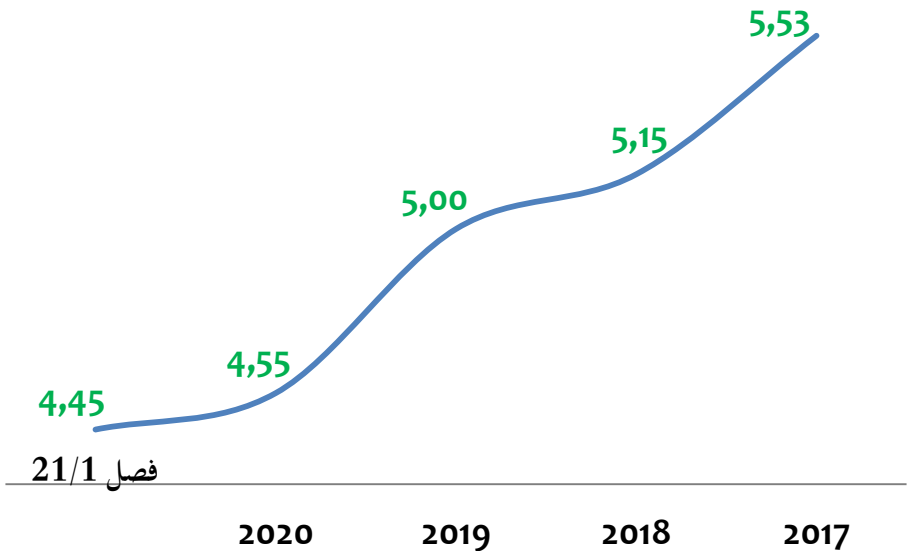

تدفق القروض البنكية دون احتساب القروض ذات الطابع المالي

خلال الخمسة أشهر الأولى –بملايير الدراهم–

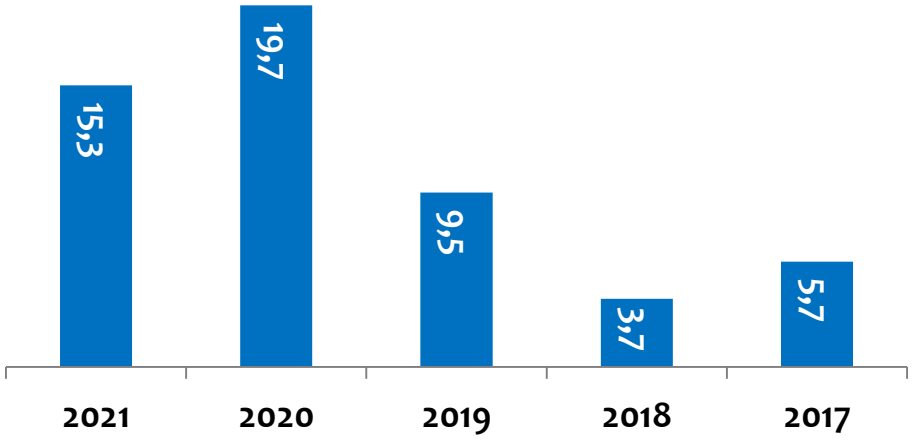

- ارتفاع القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة (+7,6 مليار درهم أو +1,9%) وللأسر (+9,2 مليار درهم أو +2,6%) ؛
- استمرار نمو القروض الممنوحة في إطار تسهيلات الخزينة (+8,3 مليار درهم أو +4% مقابل +14,8 مليار درهم أو +9,4%) ؛
- انتعاش القروض الممنوحة للسكن (+6,6 مليار درهم أو +3% مقابل –593 مليون درهم أو –0,3%) وللاستهلاك (+655 مليون درهم أو +1,2% مقابل –1,6 مليار درهم أو –2,8%) ؛
- تراع طفيف للقروض الموجهة للاستثمار (–72 مليون درهم أو –0,04% مقابل +3,6 مليار درهم أو +2%)
- بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة المدينة الإجمالي بواقع 3 نقط أساس إلى 4,45% في المتوسط خلال الفصل الأول من هذه السنة مقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020، وذلك للفصل الثاني على التوالي، ارتباطا بإعادة جدولة القروض المعنية بتأجيل السداد و بارتفاع المخاطر، يبقى مستوى هذا السعر أقل من ما كان مسجلا قبل الأزمة (4,91%خلال الفصل الرابع من سنة 2019).

انخفاض عجز السيولة البنكية

تطور السيولة البنكية –بملايير الدراهم–

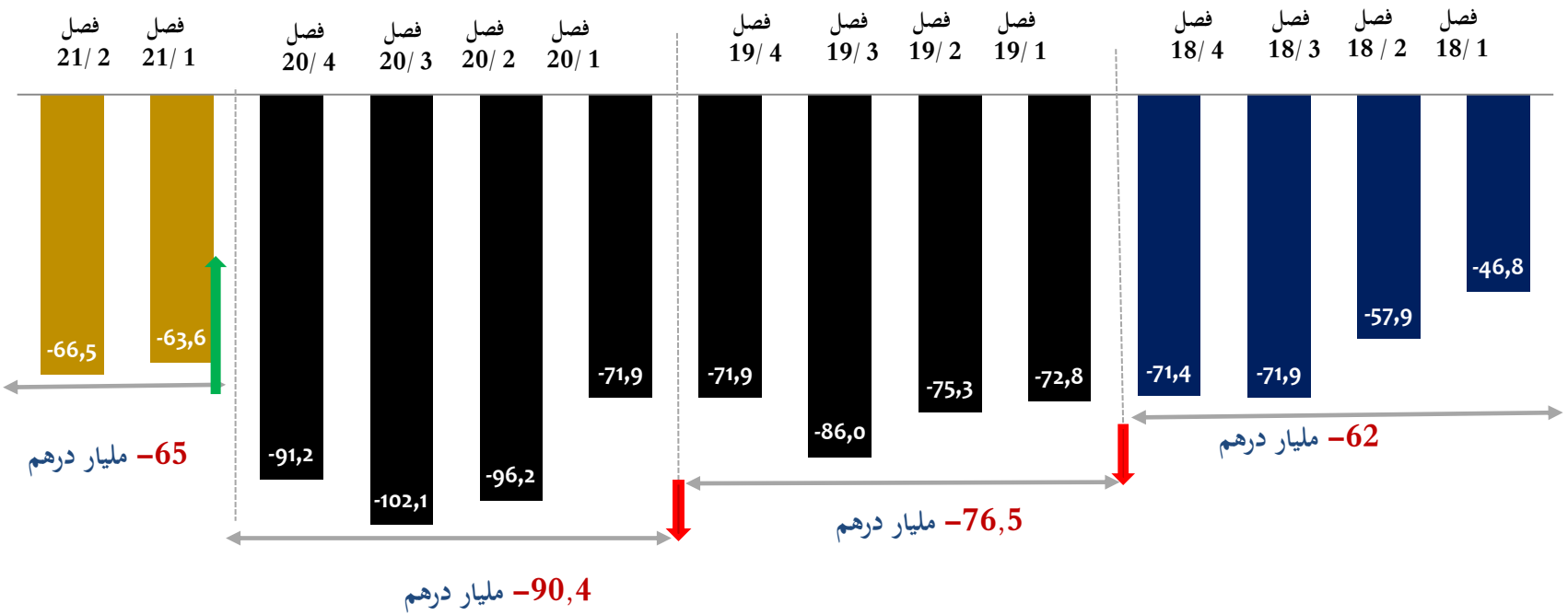

- تراجع حاجيات البنوك من السيولة خلال النصف الأول من سنة 2021 بـ 25,4 مليار درهم مقارنة مع السنة الفارطة إلى 65 مليار درهم في المتوسط، وذلك راجع بالأساس إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع التداول النقدي ؛
- خفض تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية إلى 75,6 مليار درهم في المتوسط خلال النصف الأول مقابل 95,9 مليار درهم خلال سنة 2020 .

استمرار التحكم في معدل التضخم

معدل التضخم الغذائي / غير الغذائي

متوسط الست أشهر الأولى

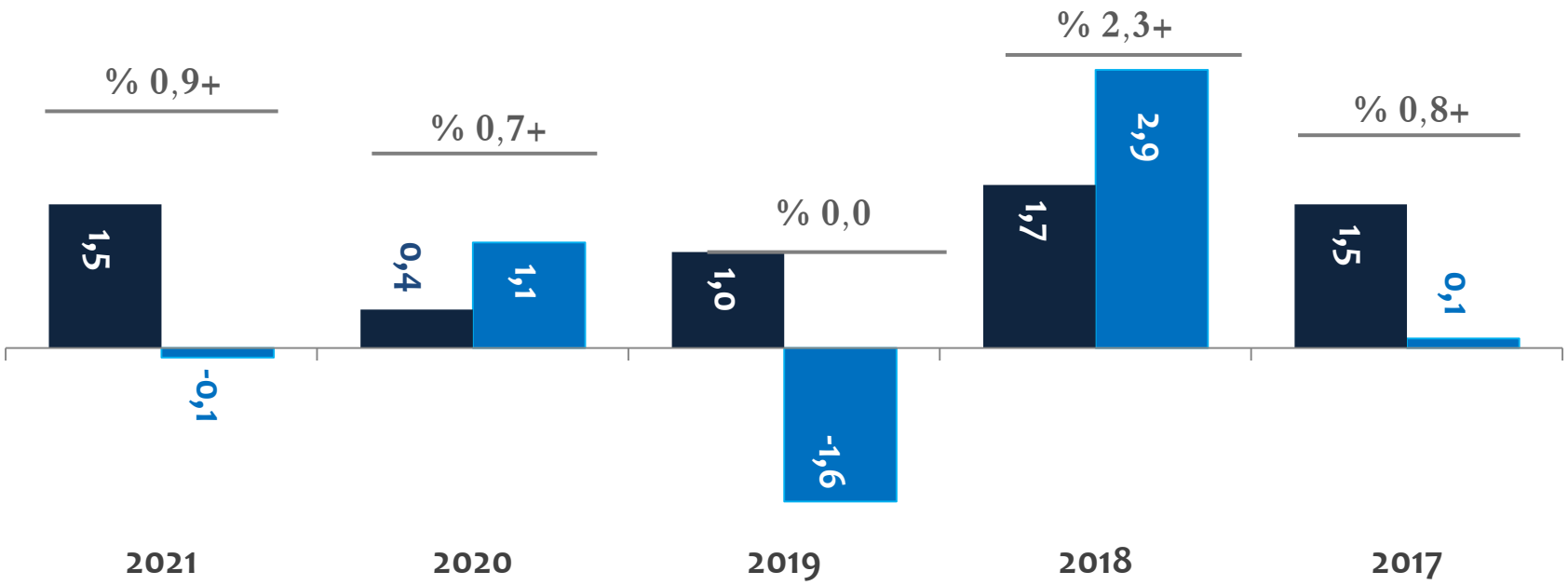

- استمرار التحكم في معدل التضخم في مستوى لم يتجاوز +0,9% خلال الست أشهر الأولى من سنة 2021 عوض +0,7% خلال نفس الفترة من سنة 2020 نتيجة الانخفاض المحدود لأسعار المواد الغذائية بنسبة –0,1% عوض +1,1% السنة الماضية في حين ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية ب +1,5% مقابل +0,4% ؛

من المتوقع أن لن يتعدى معدل التضخم 1% خلال سنة 2021 مقابل 0,7% سنة 2020.

استمرار استرجاع مناصب الشغل

مستوى البطالة %: وطني / حضري

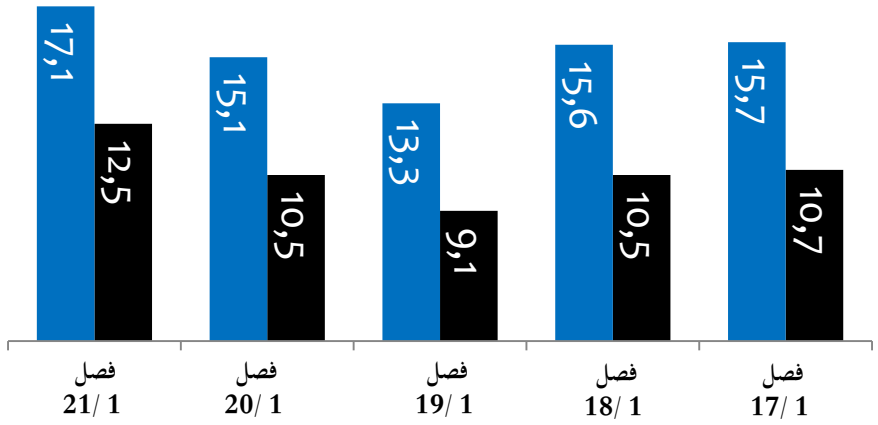

خلق مناصب الشغل – بالآلاف / ف/ف–4 –

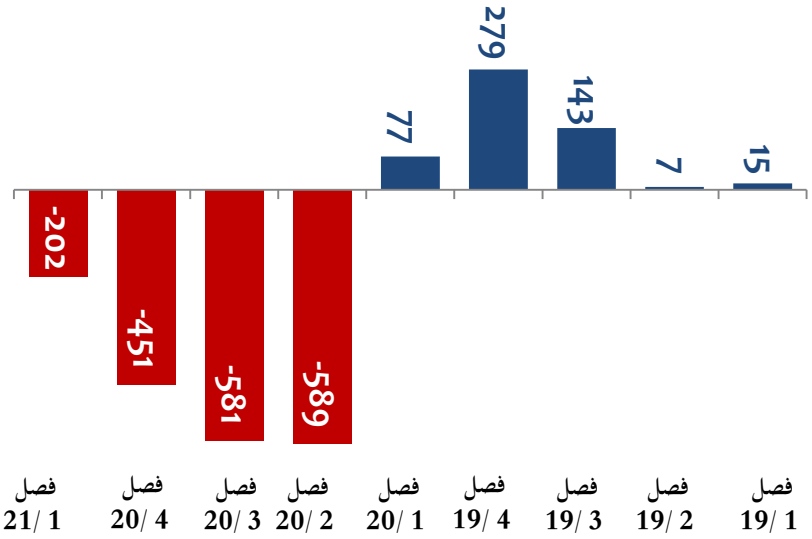

- تقلص عدد مناصب الشغل المفقودة إلى 202 ألف منصب عوض 589 ألف خلال أوج الأزمة في الفصل الثاني من السنة المنصرمة ؛
- إحداث 42 ألف منصب على مستوى قطاع الخدمات ما بين الفصل الأول من سنة 2020 و الفصل ذاته من السنة الجارية و 39 ألف على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية في حين تم فقدان 231 ألف منصب على مستوى قطاع الفلاحة، الغابة والصيد و 48 ألف على مستوى قطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية ؛
- ارتفاع معدل البطالة بـ 2 نقط (الوسط الحضري: +2 نقط إلى 17,1% / الشباب 25–34 سنة : 1,8+ نقطة إلى 25,9% / حاملي الشهادات : 1,9+ نقطة إلى 21,7% /المجال القروي : 1,4+ نقطة إلى 5,3%) .

المبادلات الخارجية
متم مايو من سنة 2021

أهم تطورات القطاع الخارجي

انتعاش قوي لجل المؤشرات الرئيسية للمبادلات الخارجية بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية التي تأثرت بإغلاق الوحدات الإنتاجية تحت تأثير جائحة كوفيد-19

- انتعاش ملحوظ لتجارة السلع نتيجة التطور الإيجابي للصادرات (+23,5%) وكذا تسارع الواردات (+18,1%)، مما أدى إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 10,4%.
- أداء جيد لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (+50%).
- تراجع كبير لعائدات السياحة (-63%).
- ارتفاع مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ببلادنا بنسبة 16,8%.
- تسجيل مستوى جيد لاحتياطيات الصرف لدى بنك المغرب (حوالي 301 مليار درهم) إلى غاية 16 يوليوز 2021، يسمح بتغطية أكثر من 7 أشهر من الواردات.
- تحسن قيمة سعر صرف الدرهم مع الاستقرار داخل النطاق ±5% دون أي تدخل لبنك المغرب مما يعكس ثقة الفاعلين الاقتصاديين في متانة الاقتصاد الوطني.

انتعاش المبادلات الخارجية

بملايير الدراهم	2020	2021	تغير القيمة	نسبة التغير	
الصادرات	102,5	126,7	+24,1	23,5%	▲
الفوسفاط ومشتقاته	20,6	24,2	+3,6	17,4%	▲
دون الفوسفاط ومشتقاته	82,0	102,5	+20,6	25,1%	▲
الواردات	175,9	207,6	+31,8	18,1%	▲
الطاقة	22,7	25,5	+2,8	12,3%	▲
المواد الغذائية	26,9	28,1	+1,3	4,7%	▲
دون الطاقة والمواد الغذائية	126,3	154,1	+27,7	21,9%	▲
مواد التجهيز	43,5	49,8	+6,3	14,4%	▲
مواد نصف مصنعة	38,3	45,2	+6,8	17,8%	▲
مواد الاستهلاك	36,4	49,0	+12,6	34,8%	▲
العجز التجاري	73,3	81,0	7,6	10,4%	▲
معدل تغطية الواردات للصادرات	%58,3	%61,0	+2,7 نقطة مئوية		▲

- تطور إيجابي للصادرات (+23,5%)، خاصة قطاعات السيارات والنسيج والإلكترونيك وكذا مبيعات الفوسفاط ومشتقاته.
- ارتفاع ملموس للواردات (+18,1%) هم جميع المواد، ارتباطا أساسا بزيادة الحجم وارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.
- تحسن معدل تغطية الواردات بالصادرات بـ 2,7 نقطة مئوية ليصل إلى 61%.

تطور إيجابي للمهن العالمية للمغرب

التراكم حتى متم شهر مايو بملايير الدراهم

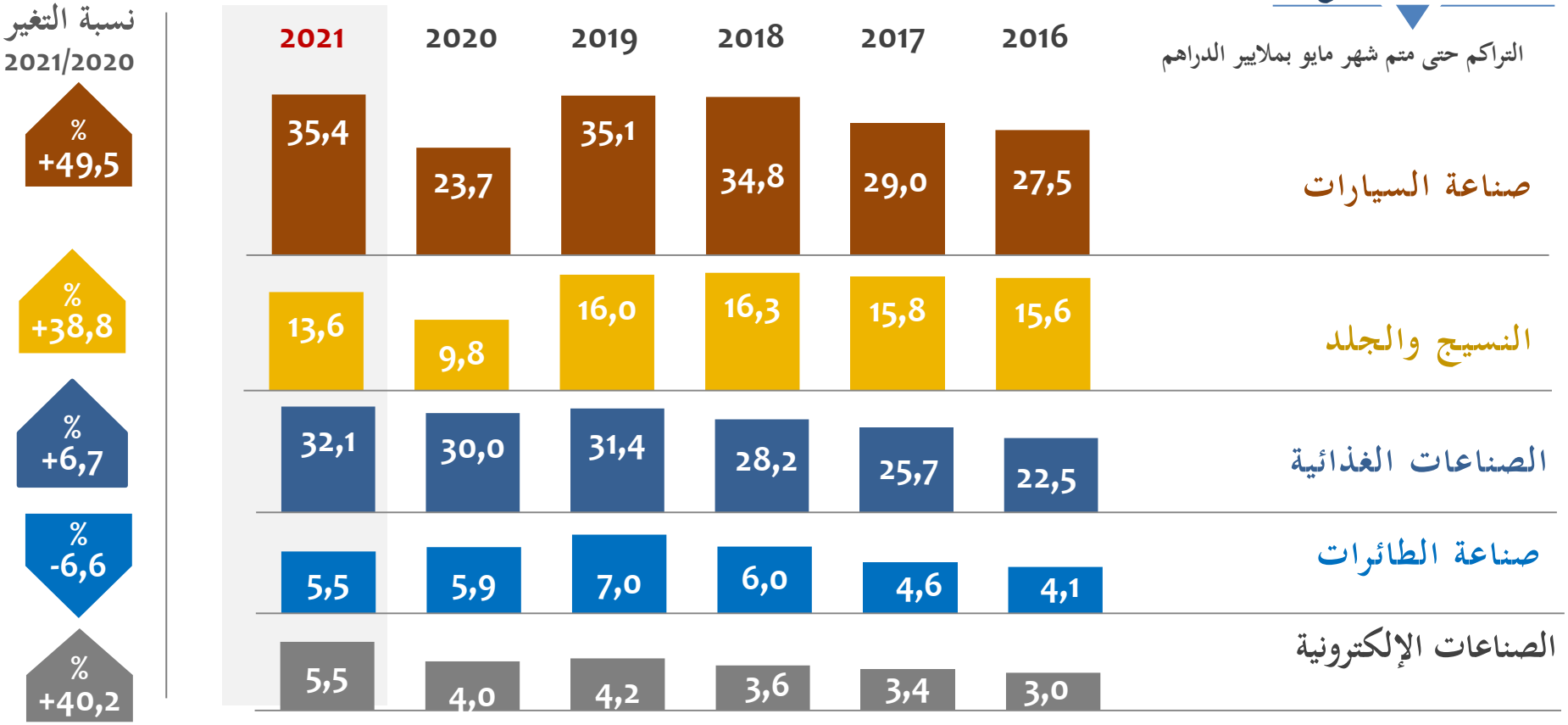

تطور إيجابي لصادرات المهن العالمية للمغرب خاصة:

- قطاع السيارات: (+50%) نتيجة أساسا إلى زيادة حجم مبيعات قطاع التركيب (+44%) والكابلات (+47%) ولوازم داخل السيارات (+41%).
- النسيج والجلد: (+39%) نتيجة إلى زيادة مبيعات الملابس الجاهزة بنسبة 45%.
- الفلاحة والصناعة الغذائية: +6,4%
- الصناعات الإلكترونية: (+40%).

عائدات السياحة / تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

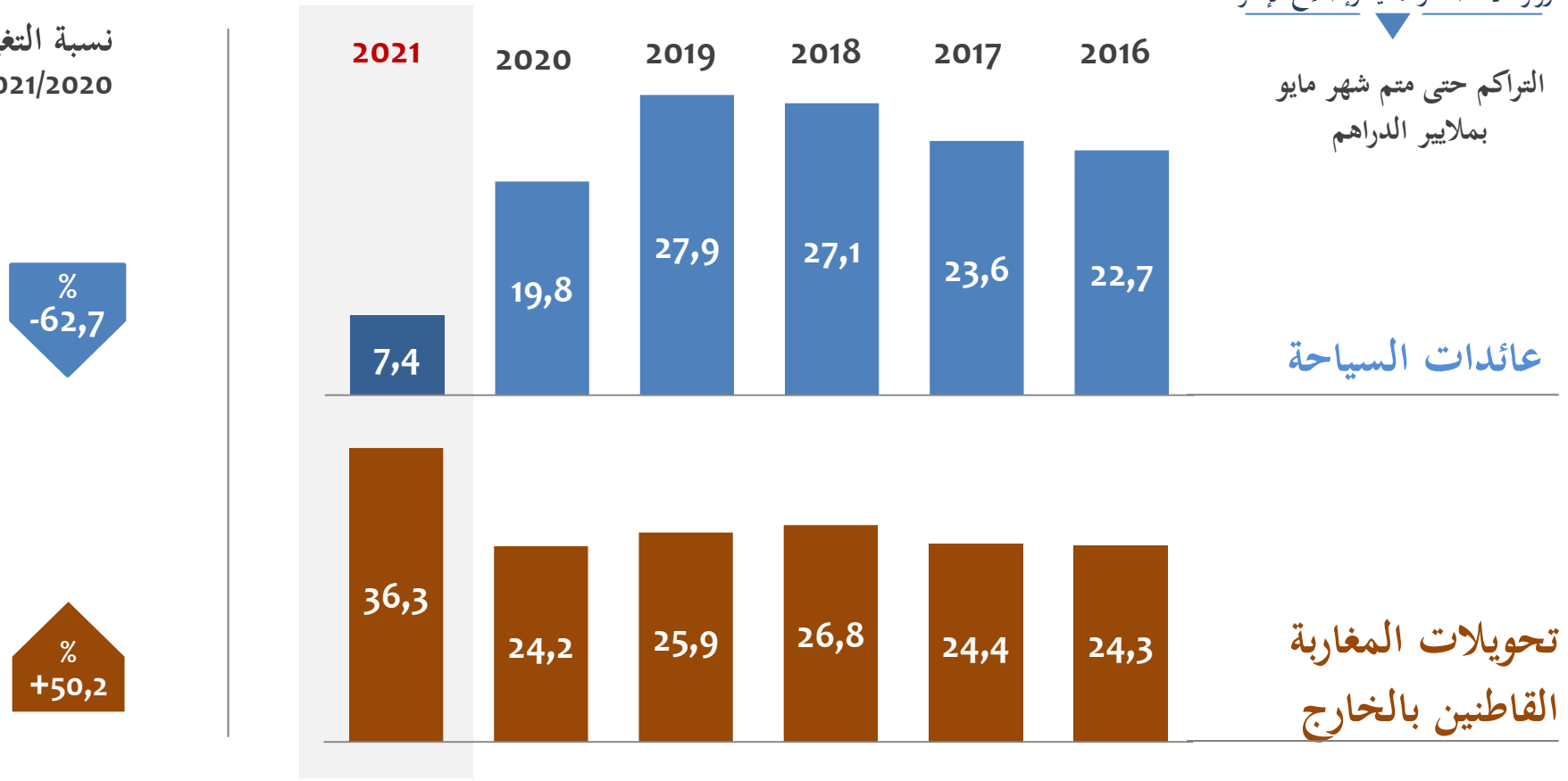

- ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 50%.
- تراجع عائدات السياحة بنسبة 63% نتيجة الإغلاق الشبه الكامل للحدود حتى متم 15 يونيو 2021.

مكنت هذه المداخيل من تغطية 54% من العجز التجاري حتى متم شهر مايو 2021 مقابل 60% خلال نفس الفترة من سنة 2020.

انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة

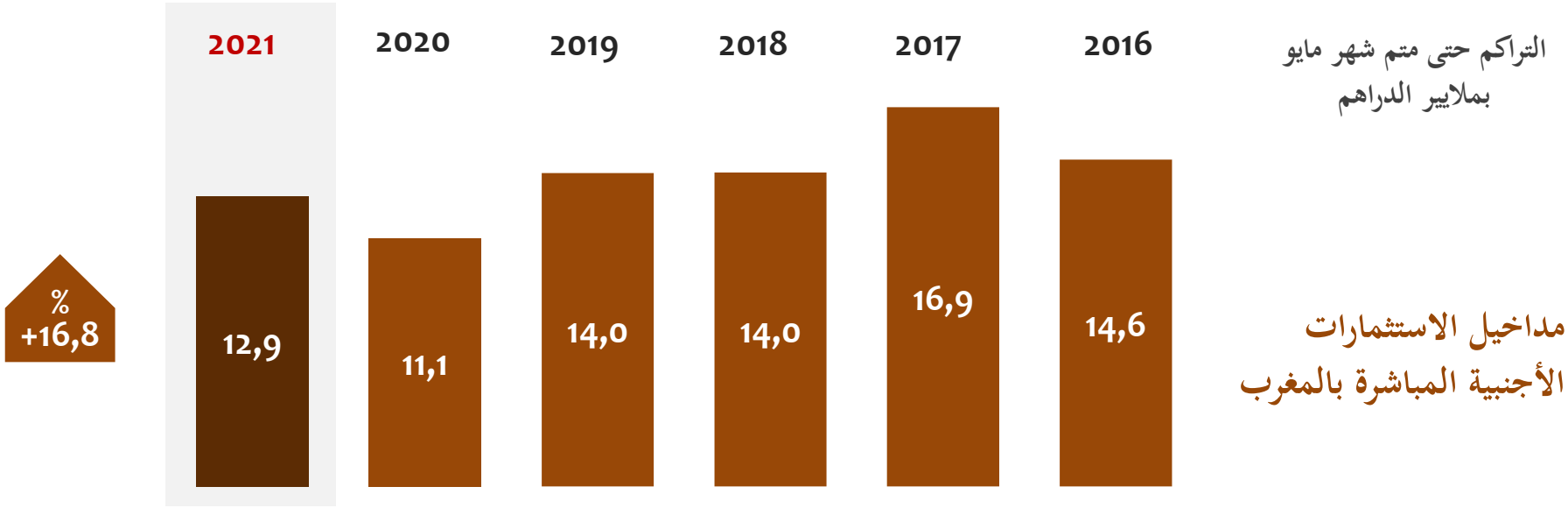

- انتعاش مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ببلادنا بنسبة 16,8%.

مستوى مريح للاحتياطيات الصرف

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

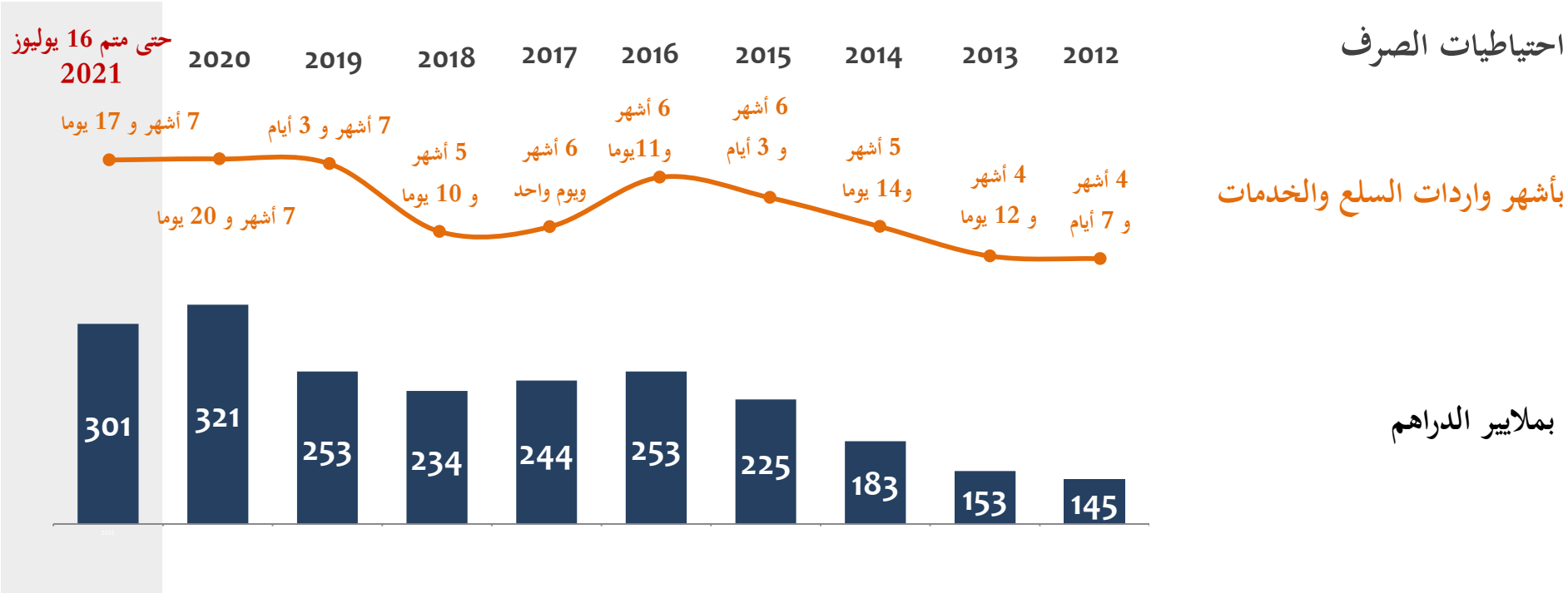

سجلت احتياطيات الصرف لبنك المغرب، إلى غاية 16 يوليوز 2021 ، مستوى مريح ناهز حوالي 301 مليار درهم، مما يسمح بتغطية أكثر من 7 أشهر من الواردات:

كما استقرت الموجودات الخارجية الصافية لدى البنوك في حدود 31,4 مليار درهم إلى غاية متم شهر مايو 2021.

توقعات نهاية سنة 2021

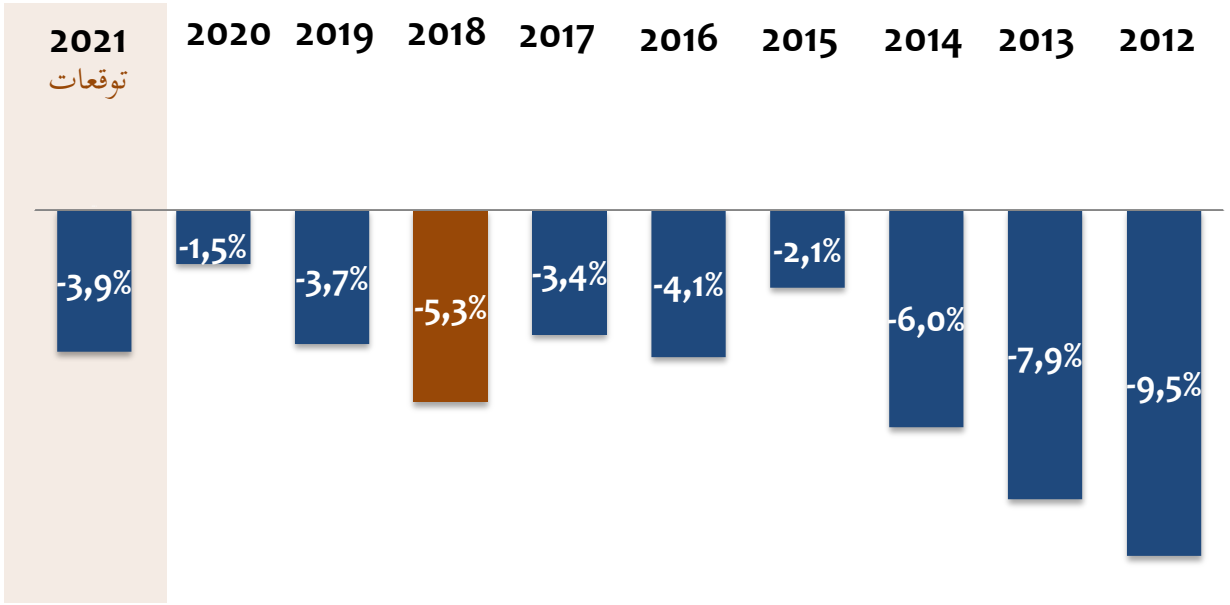

الحساب الجاري

من الناتج الداخلي الخام

- ينتظر أن يناهز عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات لسنة 2021 حوالي 4% من الناتج الداخلي الخام، وذلك ارتباطا أساسا بالانتعاش الذي تعرفه المبادلات الخارجية لبلادنا هذه السنة مما ينتج عنه ارتفاع نسبي لعجز الميزان التجاري.

- يرتقب أن تظل الاحتياطيات الأجنبية (*) لبنك المغرب في مستوى مريح يعادل أكثر من 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

(*) تجدر الإشارة أن احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب ستتعزز هذه السنة بمبلغ 1,2 مليار دولار أمريكي برسم حصة بلادنا من عملية توزيع حوالي 650 مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة من طرف صندوق النقد الدولي لفائدة جميع البلدان الأعضاء، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات العالمية من الاحتياطيات جراء الأزمة.

محاور العرض

I. تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية

II. نتائج تنفيذ قانون المالية إلى غاية شهريونيو2021 والتوقعات الختامية للسنة المالية

III. الرهانات والأولويات المرتبطة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022

1. الرهانات
2. الأولويات

IV. الإطار الماكرو اقتصادي للثلاث سنوات القادمة 2022-2024

نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2021

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

بملايين الدراهم	يونيو 2020	يونيو 2021	التطور		نسبة الانجاز
			%	القيمة	
المداخيل الجارية	108 591	119 381	9,9% ▲	10 789	50,4%
المداخيل الجبائية	99 663	107 988	8,4% ▲	8 325	55,2%
الضريبة على الشركات	25 325	22 341	-11,8% ▼	-2 984	58,4%
الضريبة على الدخل	21 215	24 215	14,1% ▲	3 000	60,8%
الضريبة على القيمة المضافة	26 383	32 258	22,3% ▲	5 875	53,0%
في الداخل	9 728	11 702	20,3% ▲	1 974	47,4%
على الاستيراد	16 655	20 556	23,4% ▲	3 901	56,8%
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	12 495	14 325	14,6% ▲	1 830	49,3%
الرسوم الجمركية	4 319	5 552	28,6% ▲	1 233	51,6%
رسوم التسجيل والتنبر	7 073	8 461	19,6% ▲	1 388	57,4%
المداخيل غير الجبائية	8 363	9 825	17,5% ▲	1 462	25,8%
منها: المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العامة	1 105	5 155	366,5% ▲	4 050	30,1%
مداخيل أخرى	7 258	4 670	-35,7% ▼	-2 588	27,6%

على مستوى المداخيل :

❖ **ارتفاع المداخيل الجبائية بمبلغ 8,3+ مليار درهم أو +8,4% مع نسبة إنجاز بحوالي 55%.**

باستثناء الضريبة على الشركات التي انخفضت بحوالي 3 مليار درهم (-11,8%) ارتباطا بتراجع النشاط الاقتصادي خلال سنة 2020، عرفت الضرائب والرسوم الأخرى تحسنا ملموسا :

- **الضريبة على الدخل:** +3 مليار درهم تحت تأثير عمليتي التسوية التلقائية للوضع الضريبي لبعض الملزمين (+836 مليون درهم) و عائدات المساهمة المهنية الموحدة و الضريبة على الدخل على الأجور (+793 مليون درهم) وعلى الأرباح العقارية (+619 مليون درهم).
- **الضريبة على القيمة المضافة في الداخل:** +2 مليار درهم نتيجة انتعاش الطلب الداخلي وذلك ارتباطا بتحسن نفقات استهلاك الأسر.
- **الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد:** +3,9 مليار درهم نتيجة لارتفاع الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات غير الطاقية.
- **الضريبة الداخلية على الاستهلاك والرسوم الجمركية :** +1,8 و+1,2 مليار درهم نتيجة بالأساس لتزايد استهلاك المنتجات الطاقية والواردات.
- **رسوم التسجيل والتنبر:** +1,4 مليار درهم نتيجة أساسا لارتفاع رسوم التسجيل (+1,1 مليار درهم).

❖ **تحسن المداخيل غير الجبائية بحوالي 1,5 مليار درهم نتيجة أساسا لارتفاع المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العمومية.**

في المجموع، سجلت المداخيل تحسنا بـ 10,8 مليار درهم (أو +9,9%)
مقارنة مع النصف الأول من سنة 2020

نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2021

بملايين الدراهم	يونيو 2020	يونيو 2021	التطور %	التطور القيمة	نسبة الانجاز
النفقات الجارية	121 266	127 820	5,4%	6 554	51,8%
الأجور	66 941	71 499	6,8%	4 558	51,1%
نفقات التسيير	31 033	30 712	-1,0%	-321	46,6%
فوائد الدين	15 933	16 630	4,4%	697	60,1%
المقاصة	7 359	8 979	22,0%	1 620	66,3%
الإصدارات برسم الاستثمار	31 670	31 802	0,4%	132	46,7%

على مستوى النفقات :

- ارتفاع النفقات الجارية بحوالي 6,6 مليار درهم أو 5,4%، تحت تأثير ارتفاع كل من :
  - الأجور بحوالي 4,6 مليار درهم (6,8%) الذي يعزى إلى تسوية الزيادات الناتجة عن الترقي في الدرجة والرتبة وكذا صرف الشطر الثالث من الزيادات المقررة في إطار الحوار الاجتماعي
  - نفقات الدعم بمبلغ 1,6 مليار درهم (22%) الذي يرتبط أساسا بالزيادة التي عرفها متوسط سعر غاز البوتان في السوق الدولي
  - فوائد الدين بمبلغ 697 مليون درهم (4,4%) نتيجة بالأساس لارتفاع الفوائد المترتبة عن الدين الخارجي

  فيما عرفت نفقات السلع والخدمات انخفاضا بحوالي 321 مليون درهم (-1%).
- استقرار الإصدارات برسم نفقات الاستثمار في مستوى 31,8 مليار درهم، فيما بلغت نسبة إنجاز التوقعات حوالي 46,7%.

نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2021

نتيجة لهذه التطورات، وأخذا بعين الاعتبار للفائض الذي سجلته الحسابات الخصوصية للخزينة (+10,7 مليار درهم)، بلغ عجز الميزانية 29,5 مليار درهم مقابل 29 مليار درهم في متم يونيو 2020، مسجلا بذلك ارتفاعا بمبلغ 505 مليون درهم.

ويمثل هذا المستوى من العجز حوالي 41,5% من المستوى المتوقع برسم قانون المالية.

توقعات نهاية سنة 2021

بالنظر إلى النتائج المسجلة في متم النصف الأول من السنة، وكذا التطورات المرتقبة خلال الأشهر المتبقية من السنة، من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية حوالي 77,8 مليار درهم أو 6,7% من الناتج الداخلي الخام، متجاوزا توقعات قانون المالية لسنة 2021، بحوالي 6,7 مليار درهم أو 0,5% من الناتج الداخلي الخام.

محاور العرض

I. تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية

II. نتائج تنفيذ قانون المالية إلى غاية شهريونيو 2021 والتوقعات الختامية للسنة المالية

III. الرهانات والأولويات المرتبطة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022

1. الرهانات

2. الأولويات

IV. الإطار الماكرو اقتصادي للثلاث سنوات القادمة 2022-2024

■ نفقات الموظفين : +6,5 مليار درهم

✓ أداء متأخرات عمليات الترقية والتوظيف التي لم تتم تسويتها خلال سنتي 2020 و2021 : 4 مليار درهم

✓ عمليات التوظيف الخاصة أساسا بالقطاعات الإجتماعية.

بملايين الدراهم

السنة	2021	2022	2023	2024
كتلة الأجور مع احتساب مساهمات الدولة كمشغل في إطار أنظمة التقاعد وأنظمة الاحتياط الاجتماعي	140.958	147.537	149.077	148.857

نفقات المقاصة : +5 مليار درهم ناتجة عن ارتفاع الأسعار برسم سنة 2021

- تتراوح الكلفة المتوقعة لتحملات نفقات المقاصة في ختام سنة 2021 بين **17.279** مليون درهم و**17.972** مليون درهم، مقابل توقعات في حدود **12.540** مليون درهم برسم قانون المالية :

	الكلفة المتوقعة لتحملات نفقات المقاصة نهاية سنة 2021 (*)	
	حسب متوسط سعر 500 دولار للطن	حسب متوسط سعر 550 دولار للطن
غاز البوتان	11.909	12.602
السكر المكرر	3.466	3.466
الدقيق الوطني للقمح اللين	1.380	1.380
دعم القمح اللين المستورد	428	428
المجموع	**17.183**	**17.876**

(*) دون احتساب الإصدارات برسم التدابير المواكبة والمبرمجة في حدود 1 مليار درهم.

البرمجة الميزانياتية لنفقات المقاصة :

	قانون المالية 2021	2022	2023	2024	فارق 2022/2021
الفرضيات					
سعر غاز البوتان (بالدولار للطن)	350	450	450	450	100
سعر صرف الدولار مقابل الدرهم	9,7	9,3	9,3	9,3	0,4
اعتمادات المقاصة					بمليون درهم
غاز البوتان	8.100	11.170	11.720	12.300	3.070
السكر	3.400	3.450	3.480	3.500	50
الدقيق	940	1.300	1.300	1.300	360
مكتب التسويق والتصدير	100	100	100	100	0
كلفة الدعم	12.540	16.020	16.600	17.200	3.480
التدابير المواكبة	1.000	1.000	200	200	0
المجموع	13.540	17.020	16.800	17.400	3.480

النفقات المرتبطة بتعميم نظام الحماية الاجتماعية لسنة 2022

- 8,4+ مليار درهم برسم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات المعوزة الخاضعة حاليا لنظام راميد :

- الاستفادة من نفس سلة العلاجات بالنسبة لأجراء القطاع الخاص؛

- الولوج إلى الاستشفاء في القطاعين الخاص والعام.

النفقات المرتبطة بتعميم الحماية الاجتماعية برسم سنتي 2023 و 2024 :

السنة	تدابير الحماية الاجتماعية	الكلفة الإجمالية
2023	• تعميم التأمين الاجباري عن المرض: 8,4 مليار درهم • تعميم التعويضات العائلية على مدى سنتين: 9 مليار درهم	+ 18,2 مليار درهم
2024	• تعميم التأمين الاجباري عن المرض: 8,4 مليار درهم • تعميم التعويضات العائلية على مدى سنتين: 15 مليار درهم	+ 23,4 مليار درهم

الصحة والتعليم

+1,8 مليار درهم دون الأخذ بعين الاعتبار إحداث المناصب المالية :

	الصحة	التعليم
نفقات المعدات	+113 مليون درهم	+534 مليون درهم
نفقات الاستثمار	+700 مليون درهم	+438 مليون درهم

+400 مليون درهم لتطوير نظام معلوماتي متكامل يسمح بالمراقبة المستهدفة لكل مريض وتحديد قنوات الرعاية وتقييمها؛

+300 مليون درهم لتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية ؛

+280 مليون درهم برسم منح الطلاب الجامعيين (395.000) ومنح متدربي التكوين المهني؛

+250 مليون درهم للتعليم الأولي (21.100 قسم)؛

+200 مليون درهم لإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية بما فيها المدارس الجاهزة؛

+150 مليون درهم لإنجاز مدن المهن والكفاءات ؛

+30 مليون درهم لمواصلة بناء المؤسسات الجامعية وإحداث مؤسسات جديدة.

- **+800 مليون درهم : توطيد المشاريع قيد الانجاز والمشاريع موضوع اتفاقيات خاصة الموقعة أمام صاحب الجلالة نصره الله**

- مواصلة إنجاز 17 سدا كبيرا والسدود الصغرى والمتوسطة قيد التنفيذ، حيث سيتم إعطاء الانطلاقة لبناء 5 سدود كبرى قبل نهاية سنة 2021، وإطلاق إنجاز سدين كبيرين جديدين (سد بني منصور وسد عياشة) وكذا إنجاز مينائي الداخلة أطلنتيك والناظور-غرب المتوسط وتوسيع مينائي الدار البيضاء والجبهة؛

- إطلاق مشروع الري بمنطقة ولجة السلطان وتوطيد مشاريع الري بمنطقة سايس والشراكة في مجال الري بالداخلة وشتوكة آيت بها وتوسيع الري ومشاريع الفلاحة التضامنية والتنمية القروية والمناطق الجبلية.

1. الرهانات المرتبطة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022

خلاصة :

- نفقات الموظفين : +6,5 مليار درهم ؛
- نفقات المقاصة : +3,5 مليار درهم ؛
- تعميم الحماية الاجتماعي : +8,4 مليار درهم ؛
- التعليم والصحة : +1,8 مليار درهم ؛
- توطيد المشاريع الاستثمارية الجاري تنفيذها : +800 مليون درهم ؛

الرهانات المرتبطة بنفقات الموظفين وتحملات المقاصة وتعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح التعليم والصحة وتوطيد المشاريع الاستثمارية الجاري تنفيذها تتطلب برمجة اعتمادات إضافية تناهز 21 مليار درهم برسم سنة 2022.

- **استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية للمالية العمومية :**

مواجهة هذه التحديات تتطلب إيجاد التوازن الضروري بين تنزيل الأولويات والحد من الإكراهات الميزانياتية التي تؤثر سلبا على التوازن الهيكلي للمالية العمومية.

❖ التدابير التي ينبغي اتخاذها على مستوى النفقات :

- ✓ مواصلة ترشيد النفقات المرتبطة بتسيير الإدارة من خلال عقلنة النفقات المتعلقة بمستحقات الماء والكهرباء والاتصالات والتقليص من نفقات النقل والتنقل داخل وخارج المملكة والمصاريف المرتبطة بالفندقة والاستقبالات ونفقات التدريب والتكوين والدراسات ؛
- ✓ الامتناع عن برمجة اعتمادات الاستثمار المتعلقة ببناء وتهيئة المقرات الإدارية؛
- ✓ الامتناع عن شراء السيارات ؛
- ✓ تمويل المشاريع الجديدة التي تمت تصفية وعائها العقاري وتتوفر على الدراسات المالية والتقنية الضرورية عبر «صندوق محمد السادس للاستثمار» في إطار شراكات مع القطاع الخاص، كما هو الحال بالنسبة لمشاريع الربط الطرقي (4,5 مليار درهم) والربط السككي (3 مليار درهم) لميناء الناظور-غرب المتوسط ومشروع الربط السككي لميناء آسفي (300 مليون درهم).

الشروع في الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة وفقا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية موازاة مع تعميم التعويضات العائلية.

2. أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2022

❖ التدابير التي ينبغي اتخاذها على مستوى الموارد :

- ✓ توسيع الوعاء الضريبي وتحسين التحصيل في إطار تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بإصلاح النظام الجبائي ؛
- ✓ إرساء موارد ضريبية جديدة لتمويل تعميم الحماية الاجتماعية؛
- ✓ مواصلة تطوير التمويلات المبتكرة.

الإطار المرجعي :

- تنزيل التوجيهات المتضمنة في الخطب الملكية السامية؛
- وتوصيات النموذج التنموي الجديد.

❖ الأولويات :

1. توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني؛
2. تعزيز آليات الإدماج وتعميم الحماية الاجتماعية؛
3. تقوية الرأسمال البشري؛
4. إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة.

محاور العرض

I. تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية

II. نتائج تنفيذ قانون المالية إلى غاية شهريونيو2021 والتوقعات الختامية للسنة المالية

III. الرهانات والأولويات المرتبطة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022

1. الرهانات

2. الأولويات

IV. الإطار الماكرو اقتصادي للثلاث سنوات القادمة 2022-2024

الفرضيات المعتمدة :

المتغيرات	2020	2021		2022	2023	2024
		قانون المالية	ق.م محين	(ت)	(ت)	(ت)
محصول الحبوب (بمليون قنطار)	32	70	103	70	72	74
سعر البوتان (بالدولار للطن)	290	350	550/500	450	450	450
سعر صرف الدولار مقابل الدرهم	9,7	9,7	9,0	9,3	9,3	9,3

(ت): توقعات

سيتم تدقيق هذه الفرضيات بناء على تطور المعطيات المرتبطة بتداعيات الأزمة والحالة الوبائية سواء ببلادنا أو على المستوى العالمي.

توقعات النمو الاقتصادي لسنة 2022

النمو الاقتصادي %

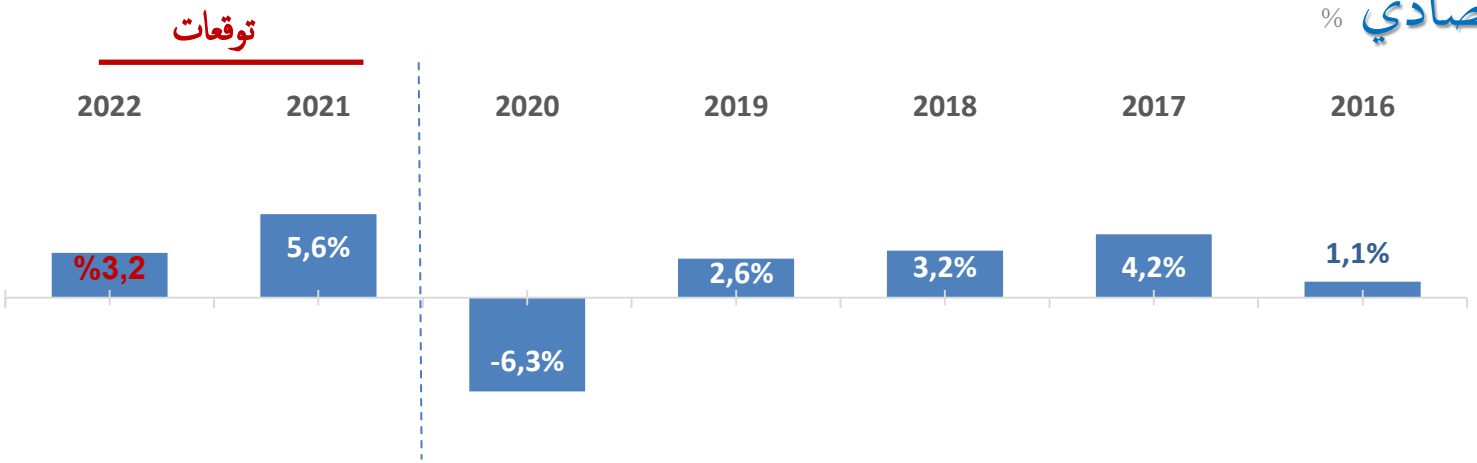

- **من المتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022 انتعاشًا بمعدل يناهز +3,2٪ عوض +5,6٪ المرتقبة سنة 2021**، وفقًا لأفاق الاقتصاد العالمي كما حدده صندوق النقد الدولي في شهر يوليوز 2021، (+4,9٪) خاصة في منطقة اليورو (+4,3٪). هذا وبالنظر إلى استرجاع عافية العديد من القطاعات خاصة السياحة والأنشطة المرتبطة بها وكذا التحسن الذي سيعرفه سوق الشغل واستثمار الشركات ؛
- **انتعاش الناتج المحلي الإجمالي، من حيث الحجم، تحت تأثير التحسن في القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 4,1٪ عوض 4٪ سنة 2021، وانخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بحوالي –1٪، بناء على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب وتعزيز إنتاج الزراعات الفلاحية الأخرى وأنشطة تربية الماشية.**

التوقعات الاقتصادية 2022- 2024

على ضوء الفرضيات المعتمدة، من المتوقع أن تتحسن آفاق النمو ليقترب تدريجيا من مستواه المتاح على المدى المتوسط:

المؤشرات	2020	2021		النسب المستهدفة		
		قانون المالية	ق.م محين	2022(ت)	2023(ت)	2024(ت)
نمو الناتج الداخلي الخام	%6,3-	%4,8	%5,6	%3,2	%3,8	%4,0
- القيمة المضافة الفلاحية	%8,6-	%11	%18,9	%1,0-	%4,8	%4,8
- القيمة المضافة غير الفلاحية	%5,8-	%3,8	%4,0	%4,1	%3,5	%3,8

(ت): توقعات

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

شكرا على انتباهكم

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة